وفي الاعوام ١٩٤٥/١٩٥٠ التي شهدت نهاية الحرب الثانية واندلاع الحرب الفلسطينية بنتائجها الوخيمة وما سببته من هجرة ونزوح ، فقد افسحت المجال امام انتعاش التجارة واعمال التعهدات والتأمين وشركات النقل والى حد ما الصناعة · فمن مجموع الشركات المسجلة في هذه الفترة وعددها ٣٤١ شركة كانت ٢٣٤ شركة منها تعمل في التجارة ، اي بنسبة ٦ر٦٨٪ منها · وقد بلغت رؤوس اموالها ٣٥٥ر٧١٣ر١٢ دينار ، اي ما نسبته ٤ر٤٤٪ · اما الشركات التي تتعاطى اعمال التأمين وعددها ست شركات ، فقد كانت ذات رؤوس اموال ضخمة تفوق المليوني دينار لكل منها وكانت حصتها من مجموع رؤوس اموال الشركات المسجلة لهذه الفترة توازي ٣ر٤٣٪ · في حين لم تتجاوز حصة رؤوس اموال الشركات الصناعية (وعددها ٢٤ شركة) عن ٣ر٨٪ ·

وفي نهاية المرحلة التي ندرسها ، اي في عام ١٩٥٠ ، نجد انه من بين ٤٩٦ شركة مسجلة في البلاد كانت ٣٥٤ شركة منها تعمل في التجارة ، اي ما نسبته ٣ر٧١٪ منها · وكانت رؤوس اموالها توازي ٨٥٨ر٨٣٢ر٢٥ دينار ، اي نحو ٤٩٪ من مجموع رؤوس اموال الشركات المسجلة في نهاية عام ١٩٥٠ · والى جانب الشركات التجارية كانت شركات التأمين وعددها ٧ شركات تحظى بالحصة الثانية من مجموع رؤوس امول الشركات المسجلة ، فقد بلغت ١٦٥ر٤٩٨ر١٢ دينار او ٦ر٢٣٪ منها · ثم بعد ذلك تأتي الشركات العاملة في اعمال التعهدات وعددها عشرون شركة برؤوس اموال ٥٥٠ر٠٥١ر١١ دينار · بلغت نسبتها ٢١٪ من مجموع رؤوس اموال الشركات في نفس العام · اما الشركات الصناعية وعددها ٣٣ شركة فلم تتجاوز رؤوس اموالها عن ٩٠٠ر٥٥٩ر٢ دينار او ما نسبته ٦ر٦٪ من مجموع رؤوس اموال الشركات في الاردن ·

اما بالنسبة لتوزيع الشركات حسب حجوم رؤوس اموالها · فنجد انه من بين ٥١ شركة يزيد حجم رأس مالها عن ٥٠ الف دينار كانت ٢٩ شركة منها تعمل في التجارة ، اي ٥٧٪ منها ، وكانت ست شركات من بين سبع شركات تعمل في التأمين ، يزيد رأسمالها عن ٥٠ الف دينار ومن بين ١٩٩ شركة كانت تتراوح رؤوس اموالها بين ١٠ الاف و٥٠ الف دينار كانت ١٥٣ شركة منها تعمل في التجارة اى بنسبة ٨ر٧٦٪ منها · (راجع الجدول رقم « ٥ ») ·